العرب
الثلاثاء 2020/03/31
السنة 42 العدد 11663

ثلاثي الحكم في لبنان يطوع السلطة النقدية لأجندته السياسية

الحريري ينضم إلى ميقاتي وسلام والسنيورة في الحملة المناهضة للتعيينات المالية

اعتراضات واسعة على التعيينات المرتقب إقرارها هذا الأسبوع والتي تهم السلطة المالية في لبنان، خاصة وأن تلك التعيينات جرى بحثها في الغرف المغلقة بين القوى السياسية الممسكة بالسلطة دون الأخذ بالاعتبار التوازنات القائمة ومعيار الكفاءة.

بيروت – استبق رؤساء حكومات لبنان السابقين جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد الخميس في قصر بعبدا برئاسة ميشال عون، بالتحذير من خطورة التعيينات التي تمس السلطة النقدية بلبنان، والمفترض أن يتم إقرارها خلال تلك الجلسة.

ودق الرؤساء سعد الحريري وتمام سلام وفؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي الاثنين، ناقوس الخطر معلنين في بيان مشترك بعد التواصل في ما بينهم، أن التعيينات التي جرى التوافق عليها بين مكونات الظهير السياسي لحكومة حسان دياب "تُشتم منها الرغبة في السيطرة على المواقع الإدارية والمالية والنقدية للدولة اللبنانية بغرض الإطباق على الإدارة الحكومية من دون الالتزام بقواعد الكفاءة والجدارة، وكذلك متغافلة عن المطالب الإصلاحية لشابات وشباب الانتفاضة (17 أكتوبر)".

سمير جعجع

طالما الثلاثي «متسلبط» على السلطة في لبنان، طالما فالج لا يعالج

وأوضح الرباعي أن "الأوضاع لم تعد تحتمل المزيد من التردد والتلهي. فلبنان لا يمكنه مواجهة الظروف والمخاطر الراهنة على مختلف الأصعدة والمستويات باستمرار ممارسات المحاصصة ومن دون أن يبادر مسؤولوه وحكومته للقيام بالخطوات الإنقاذية والإصلاحية الصحيحة التي تسهم في تصويب بوصلة لبنان وفي إعادة تموضعه على الطريق الصحيح بما يعيد الاعتبار والاحترام لاتفاق الطائف والدستور وكذلك الاحترام للدولة اللبنانية ولسلطتها وللشرعيتين العربية والدولية".

وسبق أن أصدر الرؤساء تمام سلام ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة بيانات مشتركة انتقدوا من خلالها سير إدارة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان، بيد أن اللافت في البيان الأخير هو انضمام رئيس الوزراء السابق وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري للتنديد بخطوات الائتلاف المهيمن على السلطة.

وينطوي الموقف الأخير للحريري على حالة من الغضب والاستياء من محاولات القائمين على السلطة ضرب التوازنات القائمة، حيث أبدى تيار المستقبل في وقت سابق تحفظات على تلك التعيينات مطالبا أساسا بإعادة تسمية محمد بعاصيري في منصب النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان.

وانتهت الولاية القانونية لنواب حاكم مصرف لبنان منذ أبريل الماضي، وفشلت الحكومة السابقة التي كان يقودها الحريري في التوصل إلى صيغة توافقية تقوم على التجديد للنواب: الأول (شيعي) والثاني (سني) والرابع (أرمني) وتعيين النائب الثالث (درزي).

وانضم رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الاثنين، للحملة المناهضة لحزمة التعيينات المثيرة للجدل والتي يشتم من ورائها ليس فقط محاولة السيطرة على العمود الفقري للدولة اللبنانية الممثل في السلطة المالية بمختلف مؤسساتها، بل وأيضا تطويق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي يعد المسؤول الوحيد حاليا في السلطة اللبنانية الذي يحظى بثقة ودعم المجتمع الدولي، ويجد القابضون على الحكم حاليا صعوبة في دفعه للتنحي.

وأعرب رئيس حزب القوات عن أسفه من أن "حكومة كل وجوهها جديدة وتقنية لن تتمكن من إجراء تعيينات على أساس النزاهة والكفاءة والآلية، والسبب: ابحث عن الثلاثي غير المرح أبداً في كل ما يجري"، في ما بدا إشارة إلى حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة أمل.

وقال جعجع في تغريدة على موقعه على "تويتر"، "طالما هذا الثلاثي 'متسلبط' على السلطة في لبنان، طالما فالج لا يعالج". وتابع "بعد انتفاضة شعبية في لبنان انطلقت في 17 أكتوبر ولا تزال مستمرة حتى اللحظة في قلوب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين وليس في الشوارع بسبب انتشار وباء كورونا، كان من أوّل مطالبها التخلص من الزبائنيّة في الإدارات الرسمية واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في التعيينات، فإذا بنا نتفاجأ كما جميع اللبنانيين بأن الحكومة الحاليةٍ وعلى رغم التوقعات المنتظرة منها تحضّر لتعيينات على نفس الأسس تقريباً التي كانت تجري فيها في عهد الحكومات السابقة".

وجرى اتفاق بين مكونات تحالف 8 آذار الحاكم على التعيينات التي تمس نيابة حاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة المصرفية، بعد تجاذبات لأيام بين أقطابها وخاصة بين التيار الوطني الحر بزعامة جبران باسيل وتيار المردة الذي يقوده سليمان فرنجية الذي سبق وتوعد الأسبوع الماضي بسحب وزيريه من الحكومة بسبب رغبة باسيل في السيطرة على المواقع التي تهم الطائفة المسيحية.

وذكرت أوساط سياسية لبنانية تدخل حزب الله لتطويق الخلاف بين التيار الوطني الحر وتيار المردة المدعوم من رئيس مجلس النواب نبيه بري، وجرى التوصل إلى توافق بشأن الأسماء المرشحة لتلك المناصب الشاغرة، حيث تم تسليمها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء تمهيدا للنظر فيها وإقرارها الخميس.

وتثير التعيينات الجديدة التي تشمل تحديدا النواب الأربعة لحاكم مصرف لبنان، ورئيس لجنة الرقابة وأعضائها الأربعة (انتهت ولايتهم القانونية في 18 مارس الجاري) مخاوف جدية من محاولة استغلال الائتلاف السياسي الحاكم الأوضاع الدقيقة التي يمر بها لبنان لجهة تفشي فايروس كورونا وتفاقم الأزمتين الاقتصادية والمالية لوضع اليد كليا على البلاد.

واعتبرت أوساط سياسية أن استئناف الحملة ضد المصارف التي أطلقها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في آخر إطلالة له السبت واستتبعتها تصريحات نارية من قبل بري وباسيل ليست بريئة وهي محاولة لإخماد أي اعتراضات على التعيينات التي جرى التوافق بشأنها بين هذا الثالوث.

وذهب باسيل الاثنين، بعيدا في مهاجمة مصرف لبنان، حيث طرح تولي شركة دولية محايدة التدقيق في حركة حسابات المصرف. وقال رئيس التيار الوطني الحر في تغريدة على موقعه على "تويتر"، "إن قرار الحكومة بإجراء التدقيق المالي المركّز لحسابات مصرف لبنان لتبيان الوضع الحالي هو قرار جريء وأمر ضروري طرحه الرئيس".

وأضاف وزير الخارجية السابق "يفترض استكماله بتدقيق 'تشريحي' تقوم به شركة عالميّة ليس لها علاقة بمصرف لبنان. هذا سيكون تدقيقا 'جنائيا' وسابقة بمكافحة الفساد لأنه سيكشف حركة الحسابات كلّها".

ويقول متابعون إن الحكومة اللبنانية المفترض أن تكون محايدة سياسيا وبعيدة عن أي اصطفافات سقطت فعليا في أول اختبار جدي لها من خلال تلك التعيينات، وأثبتت أنها رهينة سيطرة حزب الله وحلفائه.

قلق على رغيف الخبز

اللبنانيون يواجهون خطر كورونا وشبح الجوع

بيروت – شهدت بعض المناطق اللبنانية مسيرات احتجاجية تنديدا بالوضع المعيشي المتدهور والذي ازداد تفاقما مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة خطر تفشي وباء كورونا.

وخرج العشرات من المواطنين في الضاحية الجنوبية لبيروت (معقل حزب الله) وفي مدينة طرابلس شمال البلاد مساء الأحد مهاجمين الحكومة والإجراءات التي اتخذتها، خاصة لجهة إغلاق المحال التجارية والشركات دون أن توفر أي دعم للفئات الضعيفة على وجه الخصوص.

وردد المتظاهرون شعارات من قبيل "الموت من كورونا أسهل من الموت جوعا"، في الوقت الذي دخل فيه لبنان أسبوعه الثالث من حالة التعبئة العامة التي مددتها الحكومة لأسبوعين آخرين.

وتفرض الحكومة على المواطنين التزام الحجر الصحي التام، لتخفيف حدة انتشار الوباء الذي أودى بحياة 11 شخصا بعد تسجيل حالة وفاة جديدة الاثنين.

وقالت وزارة الصحة اللبنانية في تقريرها اليومي عن مستجدات فايروس كورونا إنه حتى تاريخ 30 /3 /2020 بلغ عدد الحالات المثبتة مخبريا 446 حالة بزيادة 8 حالات عن الأحد.

وأوضحت الوزارة أنها سجلت حالة وفاة في مستشفى الحريري الحكومي الجامعي لمريضة في العقد الثامن من العمر، تعاني أمراضا مزمنة، ما يرفع عدد الوفيات إلى 11. وشددت الوزارة في تقريرها على تطبيق الإجراءات الوقائية كافة وبخاصة التزام الحجر المنزلي التام الذي أضحى وفق تعبيرها مسؤولية أخلاقية فردية ومجتمعية واجبة على كل مواطن.

وأشارت إلى أن أي تهاون بتطبيقها سيعرض صاحبها للملاحقة القانونية والجزائية.

ويفاقم انتشار كورونا الأعباء الاقتصادية والمالية على الدولة اللبنانية، واضطر لبنان إلى تأجيل دفع مستحقات السندات الدولية المقومة بالدولار لهذا العام، كما فرضت المصارف عدة قيود على سحب اللبنانيين، أمام شح السيولة.

ووفق ما أفاد مسؤول مصرفي، أوقفت المصارف اللبنانية الاثنين عمليات السحب بالدولار بانتظار إعادة فتح مطار بيروت الدولي المغلق منذ نحو أسبوعين في إطار إجراءات مواجهة انتشار فايروس كورونا.

وقال مسؤول في جمعية المصارف، فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن المصارف أوقفت عمليات السحب بالدولار "بانتظار أن يعاد فتح المطار"، موضحا أن "الدولار يتم استيراده من الخارج وهذا لم يعد ممكنا بسبب فايروس كورونا". وأضاف أن "مستوردي الدولار توقفوا عن العمل".

وعند إعلانها إقفال المطار في إطار خطة "التعبئة العامة" منتصف الشهر الحالي، استثنت الحكومة من هذا الإجراء طائرات الشحن. وبموجب الخطة ذاتها، قللت المصارف من ساعات عملها واكتفت بفتح فروع محددة لتسيير العمليات النقدية الضرورية.

وشوهد الاثنين عشرات الأشخاص يقفون في طوابير طويلة أمام فروع بشمال بيروت، آملين الحصول على رواتبهم في نهاية الشهر.

معتقلو داعش عبء يثقل كاهل الإدارة الذاتية الكردية

قوات سوريا الديمقراطية تنهي تمرد آلاف من عناصر التنظيم في سجن بالحسكة

دمشق – أنهت قوات سوريا الديمقراطية عصيانا شهده سجن يضم الآلاف من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا، بيد أن القلق لا يزال يسود المنطقة التي تخضع لسيطرة الأكراد من إمكانية عودة التمرد وتمدده لمعتقلات وسجون أخرى وما لذلك من تبعات أمنية خطيرة.

واندلعت، الأحد، أعمال شغب داخل السجن الواقع في مدينة الحسكة ويؤوي نحو خمسة آلاف معتقل، بينهم أجانب من جنسيات مختلفة.

وأعلن المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية كينو كبرئيل في بيان أنه خلال العصيان "تمكن إرهابيو داعش المعتقلون من تخريب وخلع الأبواب الداخلية للزنزانات، وإنشاء فتحات في جدران المهاجع، والسيطرة على الطابق الأرضي للسجن".

وتدخلت قوات "مكافحة الإرهاب" التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بدعم من طائرات التحالف الدولي بقيادة واشنطن التي حلقت في الأجواء للمراقبة. وتمكنت تلك القوات وفق المتحدث من "إنهاء حالة العصيان الحاصلة، وتأمين المركز وجميع المعتقلين الموجودين داخله".

وقال كبرئيل إن "الوضع في المعتقل تحت السيطرة بشكل كامل" لافتا إلى أنه لم يُسجّل هروب أي من المساجين. وأكّد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن أربعة معتقلين حاولوا الفرار، الأحد، تمّ العثور عليهم لاحقا مختبئين في السجن، وأفاد المرصد بعودة الهدوء صباح الاثنين.

وكان التلفزيون السوري ذكر في وقت سابق أن 12 متشددا فروا من السجن باتجاه الضواحي الجنوبية للمدينة التي تعد مركز الإدارة الذاتية الكردية.

ويقبع في سجون قوات سوريا الديمقراطية، التي أعلنت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في مارس 2019، 12 ألف عنصر من التنظيم الجهادي، بينهم 2500 إلى ثلاثة آلاف أجنبي من 54 دولة. والآلاف من هؤلاء اعتقلوا خلال المعركة الأخيرة في بلدة الباغوز شرقي سوريا.

وأكد متحدث باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أن السجن الذي شهد تمردا لا يضم أي أعضاء بارزين في تنظيم الدولة الإسلامية. ويطالب الأكراد الدول المعنية باستعادة مواطنيهم المحتجزين لديهم أو إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الجهاديين، كما يطالبون المجتمع الدولي بضرورة دعمهم في حماية وتأمين السجون.

وقال المتحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية "إن حادثة سجن 'الصناعة في حي غويران' تؤكد مرة أخرى قدرة قوات سوريا الديمقراطية على تأمين إرهابيي داعش، ولكن تبين أيضا أننا بحاجة إلى المزيد من الدعم من المجتمع الدولي والتحالف الدولي، من أجل تأمين الحماية القصوى لمراكز الاحتجاز والمخيمات التي تضم إرهابيي داعش وأفراد عائلاتهم".

ويشكل وجود كمّ كبير من عناصر داعش في سجون بمناطق الإدارة الذاتية عبئا ثقيلا على قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها وحدات حماية الشعب الكردي في الوقت الذي تواجه فيه الأخيرة خطر تفشي فايروس كورونا المستجد في المنطقة.

وينتقد كثيرون مماطلة المجتمع الدولي في حل قضية المعتقلين من عناصر داعش، معتبرين أن الوضع يزداد خطورة في تلك المنطقة مع تفشي كورونا الذي يخشى من أن يمتد للسجون والمعتقلات التي تضم هؤلاء، وما لذلك من تداعيات كارثية.

ويرى محللون أن انشغال الدول حاليا بمواجهة تفشي وباء كورونا من شأنه أن يضعف جهود قوات سوريا الديمقراطية في دفع المجتمع الدولي لحل هذه المعضلة.

وتقوم الإدارة الذاتية بجهود مضنية لاحتواء أي انتشار للفايروس في مناطق سيطرتها بيد أن التداعيات الأمنية سواء لجهة تأمين المعتقلات أو في علاقة بالتجاوزات التركية المستمرة من شأنها أن تشتت تلك الجهود.

وذكر نشطاء أكراد أن جماعات سورية موالية لتركيا عمدت بالتزامن مع محاولة التمرد الفاشلة لعناصر داعش إلى التحرك وشن هجمات في مناطق بمحافظة الرقة وتحديدا عين عيسى وعلى الطريق الدولي "أم 4".

الأكراد مشتتون بين مواجهة خطر كورونا واستفزازات تركيا وحراسة معتقلات الجهاديين

12

ألف عنصر من تنظيم داعش يقبعون في سجون تديرها قوات سوريا الديمقراطية

وكانت تركيا عمدت في الأيام الماضية لقطع المياه عن محافظة الحسكة.

وتنظر تركيا لأكراد سوريا على أنهم تهديد لأمنها القومي، وتخشى من نجاحهم في فرض إقليم حكم ذاتي في المناطق الحدودية معهم، وهذا الأمر قد يعزز طموحات أكراد الداخل للنسج على ذات المنوال.

وشنت تركيا منذ العام 2016 عمليتين عسكريتين استهدفتا أكراد سوريا الأولى حملت تسمية "درع الفرات" وركزت على قطع الطريق على تمدد الوحدات الكردية في محافظة حلب، والثانية جرت في العام 2019 تحت شعار "غصن الزيتون" نجحت خلالها أنقرة بالتعاون مع ميليشيات سورية موالية في السيطرة على مدينة عفرين، وتهجير سكانها الأكراد وتوطين الآلاف من النازحين العرب داخلها.